

منشور

من وزيرى الداخلية والتجهيز والإسكان
إلى السادة

- الولاية

- رؤساء البلديات

- المديرين الجهويين للتجهيز والإسكان

الموضوع : حول المصادقة على التسييمات المنجزة من طرف الناعنين المنارين قبل إصدار مجلة
التهيئة الترابية والتعمير .

وبعد ، نفي نطاق تسوية وضعية العقارات المتقدمة في شأنها مطالب تصميم من طرف الماشين
عقاريين وخاصة من الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية ونظرا لأن تلك المطالب قُدمت قبل
صدور مجلة التهيئة الترابية والتعمير بالقانون عدد 122 لسنة 1994 المؤرخ في 28 نوفمبر 1994
و بقيت معطلة رغم أنها حظيت بالموافقة "المبدئية" ، وسعيًا لتذليل الصعوبات التي تحول دون البت
فيها نهائيًا ، يتعين :

- أن تتولى اللجان الفنية الجهوية أو البلدية للتسييمات ، كل حسب مرجع لظرفها الترابي
تخصيص جلسات إستثنائية للبت نهائيًا في الملفات المتعلقة بالتسييمات المذكورة أعلاه .

- أن تضمن اللجان ذات النظار عند البدء في مطالب التقسيم الجديدة على الأمثلة المماثلة بها وكذلك على أمثلة تنفيذ الأشغال التي يتعين على الباعثين المتأخرين الإقدام بها في أقرب الأجل باعتبار أن عملية المصادقة على التقسيم وحده لا تجزأ وهي إجراء سابق لتدبير أشغال التقسيم وليس لاحقا .

- أن لا تطالب اللجان المذكورة بوثائق تتعلق بأشغال أو بتجهيزات أخرى أو أقدمت على الإبتداء وإن كان ذلك التقسيم يقتضي عموما الإقدام بها ، غير أنها لم تأخذ في الإعتبار .

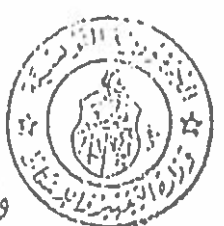
وتنظر لما تكسبه هذه الإجراءات من صيغة متأخرة مستوحاة من الإجراءات التي تقوم عليها التقسيم المعمول بها في مصر ، وحرصا على تصفية الأوضاع العقارية لذلك التقسيمات بواسطة ما يصدر من قبلها من الأوردة الإقتصادية وما يترتب عن ذلك من نتائج إيجابية اكمل الإجراء سواء كان من أو مستأجر ، الأمر هو من السادة الولاية ورؤساء الأدييات والمديرين الجيوسين للتجهيز والاشتغال الإيات هذا الموضوع ما يستفاد من عبارة والحرص على إتمام الإجراءات الكاملة بالمصادقة على التقسيمات الجديدة في الأجل المسموحه وافي مقتضىات هذا المشروع .

والسلامة

مصالح الدين بلديقة

مصلحة

وزير التجهيز والإسكان



المصلحة العقارية